الحلف والنهج بين انخداع اليسار وتخاذله ·

" ان تاريخ كل مجتمع ، حتى ايامنا هذه ، هو تاريخ صراع الطبقات ·"
ماركس وانجلز ـ البيان الشيوعي ·

"·· لم يكن ينبغي اللجوء الى غش كهذا ليس بشريف ولا بلائق : عنيت ان تطلب اشياء لا معنى لها الا في ظل جمهورية ديموقراطية ، من دولة ليست سوى استبداد عسكري ، قائم على هيكل بيروقراطي ، موضوع تحت حماية بوليسية ، مجمّل بمحسنات برلمانية ذات عناصر قطاعية ، واقع منذ الان تحت تأثير البرجوازية · اما الادهى فهو انهم يجرأون على القول لهذه الدولة انهم سيفرضون عليها مثل تلك الاشياء "بالوسائل الشرعية" ·

ماركس ـ نقد برنامج غوتا ·

×××

ظلت نظرة اليسار الى اليمين السياسي ، في لبنان ، تترجح بين حدين ، منذ نهاية العهد الشهابي · ففريق يرى في الفريقين المتصارعين على الحكم ، او المؤتلفين داخله جناحين لطائر واحد ، ويجمل رأيه فيهما بالقول ان التناقض بينهما ثانوي ، بينما التناقض الاساسي هو القائم بين الحكم وجماهير الشعب ، مبطلا ان ثانوية التناقض الاول تستتبع تماثلا في موقفه ـ موقف اليسار ـ من الجناحين ، او عازفا ، في الاقل ، عن استخلاص نتيجة ما من هذا التناقض على صعيد النمط الذي ينبغي ان تكون عليه مواجهته لكل منهما · وفريق ثان يرتضي التحالف مع الجناح النهجي ، متمثلا بطرفه المتقدم ، ومهادنة الطرف المتخلف مكتفيا معظم الاحيان بالنقد الرفيق يوجهه الى النهج ، طارحا عليه "المطالب الشعبية" دونما دعوة الى معركة تخاض ضده في سبيل تحقيقها ، مشددا على رجعية الجناح الحلفي ومؤامراته الجهنمية ·

وفي كلا الحالين لجأ اولو الشأن في اليسار ، الى استنباط مدركات قليلة العدد ، محدودة الاثر ، حاولوا بها استطلاع الخفايا في تركيب التحالف الحاكم · الا انها ما لبثت ، لفرط ما لاكوها ، ان اخذت تخفي اكثر مما تبدي وتحولت الى ما يشبه الشتائم تقذف في وجه اليمين القذر ، فتزيده لبسا على ابهام ويبصرها مطلقوها فيكفيهم ذلك شر ابصار الوجه الذي ابتدعت هي لتتيح لهم ابصاره · بل ان الفريق الاول بدا وكأنه ينفض يده من فهم ما يجري على صعيد الحكم بعد ان وضع النهج والحلف في سلة واحدة واوحى بهذا ان تشديد اليسار على صياغة موقفه المستقل ، يعني ان لا تواصل قطعا بين وضع الحكم ومستقبل اليسار ، لا من حيث التيارات التي يولدها تمخض الفئة الحاكمة في صفوف الجماهير ولا من حيث احتمالات الصدام وتوقعها او استبعادها · اما الفريق الثاني فانه بعد أن ضمن برنامجه نقدا للشهابية يذهب في التحليل الى ما هو ابعد كثيرا مما عودنا عليه ، بقي لائذا بحماية حلفائه الشهابيين يكونه مؤونة الرجم بالغيب وعادت صحافته ، من يومية واسبوعية ، الى وصل ما لم ينصرم من حبال المودة والعداوة ، كأن البرنامج لم يكن الا سحابة صيف ، نديت بها يوما بعض الضمائر المتعبة ·

لذا فاننا اذا استثنينا بعض محاولات الاستقراء التي قام بها "لبنان الاشتراكي" ـ وهي ما زالت قاصرة جدا عن بلوغ غايتها ـ وجدنا ان ادوات التحليل التي تخول اليسار تمثل الازمة الدائرة حاليا على سبيل المثال ـ وتوقع مخرج لها لا ريب في انه يعني اليساريين ، ما زالت بالغة الضعف ، وما زال اليسار يفتحون افواههم بالمشتيمة ـ وهي في محلها وان كانت قليلة النفع ـ ·· وبالانتظار ـ وهو حتما في غير محله · اما الموقف فهو ، والحالة هذه ، لا بد ان يكون اما البحث عن الحماية تحت احد الجناحين ، وهذه هي الانتهازية ، واما اغلاق الجفون واعلان اليأس المنفعل دون حساب او تحسب ، وهذا من امراض الطفولة · ونحن هنا نحاول ان نتبين مدلول الصراع القائم بين فريقي اليمين ، مكتفين ، في هذا البحث الاول ، برسم ملامحه المجردة واثقين من ان بذل الجهد في هذا الصدد يشكل لخدمة لا غنى عنها ـ متى انجزت ـ لصياغة برنامج اليسار المنشود واختيار اسلحته السياسية · واذا كان التجريد امرا عسيرا في وضع له من التعقيد حظ الوضع اللبناني *، فان افتقار نتائجه الى الكثير من الدقة لا ينفي فائدتها في تعيين ادوات التحليل واتجاهه الغالب ·

---

* يريد هذا المقال القصير ، من زاوية منهجه ، ان يحدد دعوى اخذت تتحول ، تحت بعض الاقلام اليسارية ناهيك باليمينية الى اسطورة · عنينا " تميز " الوضع اللبناني · ونحن لا نرمي طبعا الى دحض هذه الدعوى ، لان كل وضع اجتماعي هو ، في نهاية الامر ، وضع خاص · لكننا نحاول ان نثبت ان بعض المقولات الماركسية الكبرى ، التي تنسى عندنا او يحار عارفوها في اسلوب استعمالها ، يجب أن تكون

يبدو ثابتا — والتاريخ الحديث حافل بالامثلة على ذلك — ان الحروب الاهلية تقود الى السلطة ، في احيان كثيرة ، فئة اجتماعية غير تلك الفئات التي تكون في ابانها واقفة على حلبة الصراع . او انها اذا اوصلت الى الحكم طرفا من الطرفين المتصارعين — او كليهما حين تستحيل الغلبة — فان صعوبة الابقاء على الطرف الآخر خارج اللعبة — او اضطرار الطرفين الى مراعاة توازن رجراج بينهما — غالبا ما تؤدي ، على مدى يطول او يقصر ، الى استنزاف قوى الطرفين معا وصعود طرف ثالث يكون قد ظل خارج الصراع يترقب ويرقد موقعه على نحو ييسر له القفز الى السلطة دون عناء ، او التسلل شيئا فشيئا الى مواقعها . ولقد كان هذا النوع من الفرض هو ما اتاح للبرجوازية الصغيرة ، ممثلة بضباط الجيش الذين يملكون القوة والتنظيم ، ان تستولي على السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية في بلدان عديدة من اقطار العالم المتخلف . ولم يخرج هذا الاستيلاء ضرورة عن الحرب الاهلية ، الا ان ما اتاحه كان دائما عجز الاقطاع المتقلب دي عن البقاء في الحكم وقصور البرجوازية الوسيطة عن الصعود اليه . فالاول — اي الاقطاع — تصعب عليه الاستجابة لما يقتضيه ترحيد السوق وتخلخل رأس المال التجاري الى الارياف تحت وطأة التجارة الاستعمارية . والثانية — البرجوازية الوسيطة — تنحصر مراكز تسلطها في المدن وتعجز عن افراز طاقم سياسي يمثلها يملك نفوذا على امتداد الوطن ، كما تقصر عن فرض سلطتها بالقوة على الريف لافتقارها الى اداة من بين صفوفها تستعملها في ذلك . لذا يسفر الصراع عن بروز الجيش الى الساحة ، حتى اذا تسلم مقاليد الحكم ، فرضت عليه علاقات مع الطرفين الاولين من جهة ومع جماهير العمال والفلاحين من جهة اخرى تحددها طبيعة مصالحه وحجم الفئات التي يسعه التحالف معها (الادارة خاصة) وميزان القوى العام في البلاد .

حتى اذا كان لنا ان نرى ان حرب ١٩٥٨ الاهلية في لبنان ، خضعت في نتيجتها لهذا المسلك العام ، فانه لا مناص من القول ، دون انتظار ان مكونات الوضع اللبناني جميعا قد لوّنت هذا الخضوع وعدّلته وان رسم المسلك العام لا يفيد ان لم تستقص آثار هذه المكونات في ما آلت اليه الحرب الاهلية .

والحقيقة التي ينبغي البدء بتوكيدها هي ان الشهابية ، في جانب اساسي منها ، هو توجيه الحكم نحو مركزية اخذ تشددها يتزايد شيئا فشيئا في وجه الاقطاع السياسي المصرّ على التفرد بالنفوذ في مناطقه كانت قد ولدت منذ العهد الشمعوني . فلقد شهد ذلك العهد ظاهرة جديدة على الحكم في لبنان ، بعد الاستقلال ، برزت خاصة في انتخابات ١٩٥٧ هي اتجاه رئاسة الجمهورية الى التحالف مع العناصر المطواعة الضعيفة من الاقطاع وتزوير الانتخابات لصالحها والتدخل قبل ذلك في كل شاردة وواردة من شؤون المناطق وهي شؤون كانت في عهد بشاره الخوري شؤون اجنحة الاقطاع المتحلقة في ما يشبه الاتحاد الفدرالي حول رئيس الجمهورية . وقد يتبادر الى الذهن ان هذه الظاهرة مرادفة لصعود رأس المال التجاري في لبنان والاتجاه الذي يتلوه نحو توحيد السوق بعد ان تأكد دور لبنان كحلقة وصل بين السوقين العربية والغربية . هذا التفسير صحيح على عمومه ، لكن ما مكّن الحكم المركزي من مباشرة هذه المهمة ، هو تعاظم قوته هو نفسه ، وامتلاكه بعض وسائل التدخل واجهزته . فالموازنة العامة قفزت من ٨٩ مليون ليرة عام ١٩٥١ الى ١٧٠ مليونا عام ١٩٥٧ وهي قفزة قد تبدو ضئيلة المدى اذا قيست بتزايد الموازنة في السنوات الاخيرة (١٣٦ مليونا ، عدا الاضافات ، لوزارة الدفاع وحدها عام ١٩٦٨) لكنها بدت دفعة لا يستهان بشأنها في الخمسينات . فليس المهم اذن ان نعلم ما اذا كان شمعون قد وضع قوة الدولة عمدا في خدمة البرجوازية الصاعدة ، وتقليم مخالب الاقطاع السياسي شيئا ما ، بل يكفينا ان صعود البرجوازية هو الذي صنع قوة الدولة وفرض تزايدها ، ومن ثم ، على امتداد العهد الشهابي . بيد ان انقطاعا وقع في هذه المسيرة عام ١٩٥٨ ، واحتال التاريخ على جملة الفرقاء الواقفين في الساحة حينما جعل من هذا الانقطاع وجها الولي الطائفي . فان الاقطاع السياسي لم يكن مستعدا لأن يسلم رقبته دون مقاومة . وهو قد وجد فرصة ذهبية للنمو ، بعد انتخابات ١٩٥٧ التي ثورت ضده ، في التناقض بين سياسة شمعون الخارجية والمد الناصري الذي اجتاح الاوساط الاسلامية في اعقاب العدوان الثلاثي على مصر ، ثم بلغ ذروته مع اعلان الوحدة السورية المصرية . هذا التناقض جاء في الواقع تعبيرا عن طموح النظام اللبناني التابع الوسيط الفتحيش على فتات التبادل بين الاقطار الرجعية والبلدان الصناعية الغربية والموالي حتما لهذه وتلك ، يزداد ولاؤه لها كلما ازدادت البرجوازية الوسيطة

— فاعلة في كل تحليل للواقع اللبناني . اما اهم المقولات التي ينبغي ، في رأينا ، رد اعتبارها على هذا الواقع فهي مقولة الصراع الطبقي بما هو واقعة دائمة تدخل فيها ، باشكال متباينة ، طبقات المجتمع كلها ، بمجرد وجودها كطبقات ، ومقولة تميز الدولة ، رغم تمثيلها للطبقة المسيطرة ، عن هذه الطبقة وكونها على علاقة تناقض متفاوت مع جميع الطبقات .

فيه صعودا . ولعل قيادات الطرفين المتقاتلين لم تكن ترى من هذا الوضع الا ظاهره ، فيصر شمعون "معادلة" الاقطار التي "يستفيد" لبنان منها و "يتجانس" نظامه مع نظامها ، ويصر زعماء الانتفاضة على ركوب الموجة الناصرية لمعاقبة بالثأر من المسؤولين عن المهدور . ولعل جمرع الحرفيين والدلالاب والعاطلين عن العمل التي شاركت في الانتفاضة كانت ترى فيها ، عدا التعبير عن ولائها لهذا الاقطاعي او ذاك ذودا عن عروبة لبنان وعن اسلامها هي من خلال هذه العروبة . ولعل الجموع التي تولت الرد ، على الجانب الاخر ، دارت في خلدها ، وهي في اي شيء اخر انها ترد عن لبنان غزوا ناصريا محققا يستهدف استقلاله وانها تدافع عن انتماء حضاري كرسه سنون الانتداب ومدارس الارساليات تتعرف فيه على هويتها في وجه الفئة الاخرى . ولقد كانت الحرب الاهلية هذا كله فعلا ، لكنها كانت ايضا شيئا غير هذا واهم منه . فوراء اشخاص القيادات من الطرفين ، وراء جموع "الثائرين" وجموع المتصدين "للثورة" كان هناك الاقطاع السياسي بما هو وظيفة "اجتماعية" ورثه من عهد سابق ، والبرجوازية المالية بما هي حاملة لـ "وظيفة" صاعدة فرضت نفسها على الحكم حين اتاحت لها استكمال مزاياه الخاصة ، يتواجهان على ساحة المعركة . ذلك هو المسلك الاهم الذي سلكته الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ . ولقد اضفى الجانب الوطني من هذه الحرب عليها لونا كذوبا كان اليسار اول من اخذ به ، فاذا بالاقطاع ، وهو الطرف الاشد تخلفا في الداخل ، يصبح قوة المستقبل لتأييده التيار العربي المتقدم ، واذا بالبرجوازية وهي الطرف الذي سوف يتاح له الصعود في مرحلة تالية ، خلف قناع الدولة ، تنسى الفريق المتخلف لمساندتها اكثر القوى تعلقا بالتخلف في المنطقة العربية . واذا كان العديد من الظواهر ، في حرب ١٩٥٨ الاهلية ، لا يلتزم قطعا هذا المنحى العام الذي حددناه لها ، فذلك لان رد الفعل المباشر عينته في كثير من الاحوال ، الدوافع الواعية اي الايديولوجية الوطنية الطائفية التي شكلت الوجه العربي من المعركة . لكنه يكفينا ان نرى الكتيبة المارونية — هذا الاقطاعي العتيق — ممثلة بالبطريرك تنحاز الى جانب الانتفاضة ويتجهها في ذلك اقطاعيون موارنة من وزن آل فرنجية بينما ينحاز الشيعيان عسيران والخليل وهما اقطاعيان صغيران ، رغم قوتهما ، في وجه الاسعد القوي ، الى جانب شمعون الذي اتخذ الاستعانة بالاقطاعيين من الصف الثاني ديدنا له حتى نعلم ان القناع الطائفي الوطني كان وراءه ما وراءه .

ثم كان ان خرج الفريقان من الحرب الاهلية وليس بينهما غالب ولا مغلوب . وكان هذا الشعار البليغ في بساطته — وقد اطلقه صائب سلام — يعني انهما خرجا مغلوبين معا على وجه الدقة . فان صفة الحرب الطائفية ، حينما غلبت ، احالت عليها الوصول الى مخرج حاسم لا يكون تهافت الوضع في جملته وهو ما لم يكن يرجوه احد . واليوم تكفي نظرة واحدة حتى نرى مختلف الرؤوس وقد استراحت على جبهة واحدة ولم يبق منها على الجبهة الاخرى الا العدد الاقل ، فضمت المعارضة بيضا وسودا — في السابق — من شمعون الى سلام عبر الجميل والاسعد ، خليفة والده . فكيف كان ذلك ؟ كيف امسى شمعون اليوم امام السلطة — هو وصائب سلام — في نفس الوضع الذي كان فيه سلام امام سلطته هو عام ١٩٥٧ ؟

لبث الجيش ، اثناء الحرب الاهلية ، محافظا الا في حالات قليلة على حياده بين الفريقين وكان هذا سبيله الى الانتصار عليهما معا . فالتدخل الحازم ، في النزاع الطائفي ، عدا لا جدواه عمليا ، كان يهدده بانفجار محقق ، بعد ان سجل في صفوفه ، رغم حياده ، بعض حوادث الضرب ، انحيازا الى هذا الجانب او ذاك . وحافظ قادته في المناطق على علاقات معينة مع قادة "الثورة" و"الثورة المضادة" . حتى اذا ظهر جليا ان المعركة عاجزة عن تخطي الجدار الطائفي تراجع شمعون عن التجديد — وهو لم يكن قد صرح برغبته فيه — بعد ان استدعى الاسطول السادس ، مشترطا اكمال ولايته الى آخر يوم فيها ، وخفف الاخرون من غلوائهم ، بانتظار الحصاد . لكن الحصاد لم يكن لمن زرع الريح . فان الجيش كان الفريق المنظم الوحيد في البلاد الذي لم يفعده الشلل في خضم التناقض الطائفي . لذا جاء قائده "مخلصا" لا غنى عنه ، واكتفى اول الامر بمسحة الوساطة بين الطرفين دون ان تبين له سياسة خاصة . ونحن نذكر ان الرجل الذي يرد اسمه اليوم وراء كل بادرة هامة ، على صعيد الحكم ، كان في بداية عهده ، عرضة دائما للاتهام بالجمود والبلادة وكان يقال عنه — كما يقال اليوم عن الرئيس الحالي — انه رئيس بلا حزب . هذه الظاهرة يتضح مغزاها اليوم حين نرى كيف استفاد الرجل من خلاف الفريقين ، ليبني معتمدا على الجيش ، حزبا لا يكتفي بالولاء وراءه وقفة قوة ، بل يباشر امور الدولة اليومية . ولم يكن لهذا الحزب ان يكون في اول امره ذا صفة سياسية ، لان الدخول في المعركة السياسية لم يكن في صالحه اثناء نشوئه وارتقائه . هكذا بدأ التوجه نحو الادارة ، باشره الرئيس ومن خلفه ضباطه وتمت بعد حوالى سنتين من الحرب الاهلية ولادة حكم التحالف البروقراطي — العسكري المنتمي الى البرجوازية الصغيرة ، في لبنان ، فيما تحول سياسيو الاقطاع شيئا فشيئا ، عبر لعبة المعارضة والموالاة ، الى واجهة سياسية لتحالف الجيش والادارة وتربصت برجوازية المال خلف بعض السياسيين من الفريقين ، مؤيدة على كره حينا مبادرات التنظيم او محتجة على ما يظهر من شطط . . .

الا ان القول بان حكم هذا التحالف قد ولد في لبنان ، رأي مغامر ينبغي المبادرة الى تقييده بتحفظات ذات شأن .

×

قلنا في بداية الكلام ان البرجوازية الصغيرة تصل الى الحكم في بلد متخلف حينما يعجز الاقطاع عن الصمود فيه ويعجز البرجوازية الوسيطة عن الصمود اليه . الا ان البرجوازية الصغيرة ، وان جهدت ، وسع طاقتها ، في تصغير الحكم لصالحها فانها لا تحكم ابدا باسم ذاتها ، وهي تبحث دائما عن احلاف في الطبقات الاخرى ، تقتسم خلفهم وتقدم حلفها على انه حكمهم . اما اختيارها لهم فتمليه عليها الظروف السابقة على اعلانها الحكم ومتانة وضعها فيه او ضعفها . الا ان هذا الاختيار يكون عادة على كثير من التنوع بسبب البلبلة في مصلحة البرجوازية الصغيرة نفسها وتتجشم هي ، في سبيله نفي التناقض الطبقي في المجتمع أو التقليل من اهميته . هكذا وجد التحالف البيروقراطي العسكري نفسه في لبنان يواجه من العوائق في ترجيح الميزان لصالحه ، ما لم يكن له به عهد في بلدان عربية اخرى . هذه العوائق ناجمة عن خصائص كل من الوضع السياسي والبرجوازية الوسيطة من ناحية ، وعن تكوين النظام الاقتصادي اللبناني وحدود الآفاق المتاحة للتضخير فيه من ناحية اخرى ، وهي عوائق نحاول اجمالها على النحو التالي :

أ — ان لبنان لا يختلف في واقع حاله ، عن سائر البلدان المتخلفة الا بكونه ، على الارجح ، بين اشدها تخلفا . لكن واقع الحال هذا واقع مستور . فان العلاقة بين السوق الاستعمارية والسوق اللبنانية لا تقوم في جانبها الاهم على رهن جزء من الفائض الزراعي اللبناني مثلا ، وهو فائض بالغ الضآلة ولا على استبدال السلع الغربية المصنوعة بمواد خام لبنانية ، بترولية او معدنية ، بل هي تقوم على تأمين الوصول ، عبر التسهيلات اللبنانية ، الى السوق الغربية . ولبنان يقف بين المستغلين في موقع المستغل (بكسر الغين) لا في موقع المستغل (بفتحها) والمكاسب التي ينالها من عملية النهب يعاد استنزافه ، في النهاية ، ولا يستخدم منه في زيادة الثروة الوطنية فعلية الا الفتات . لذا فان سيطرة البرجوازية الصغيرة على مصادر التراكم الاولي اللبنانية ، عبر الاصلاح الزراعي وتأمين مصادر الطاقة خاصة ، لا يكفل البقاء في وضع "الازدهار" الذي عرفه العهد الشمعوني ، وهو "ازدهار" — وفرته السمسرة للسوق الاستعمارية — تضاف اليها عوامل اخرى اهمها الهجرة — لكنه انعكس على اوضاع فئات واسعة جدا من الجماهير اللبنانية ، ولم يكن في وسع التحالف البيروقراطي العسكري ان يضربه بغرض هيمنة الدولة على التجارة الخارجية مثلا ومراقبة القطع دون ان يتسبب في انهيار الوضع كله ، وهو وضع لا يملك بناء بديلا عنه بامكانات البلاد نفسها داخل المنطقة العربية في تشكيلها السياسي الراهن .

ب — ان البرجوازية اللبنانية ، كما قلنا ، عاجزة عن انتداب فئة سياسية متّسقة من بين صفوفها تتولى تمثيلها على امتداد الوطن كله . لكن التناقض بين هذه البرجوازية والاقطاع السياسي ليس مستعصيا على الحل قطعا . فبهذا الاقطاع اقطاع سياسي فحسب ، اي ان نمو البرجوازية المالية ، وان كان يتهدد استقلال رؤوسه الكبيرة في مناطقها بشكل غير مباشر ، عبر الهيمنة الشديدة على الدولة ، لا يتهدده بمصادر رزقه بل ان البرجوازية المذكورة مستعدة تماما لاستخدام بعض الرؤوس من الاقطاع استخداما محدودا لا يضير تصورها للدولة ، وذلك اما بأجر مقطوع هو بدل التربيح على كرسي النيابة او الوزارة واما باستجلاب هذه الرؤوس من موقعها الطبيعي وادخالها في صلب الدوامة المصرفية التجارية . اما الخدمة التي يسديها هؤلاء للسادة الجدد فهي اضفاء نوع من الاستمرار على شرعية النظام السابق الذي كان البرلمان فيه مجمعا لاقطاعات الطوائف والمناطق له ظاهر التمثيل الشعبي .

هكذا تبدو الحالة واضحة في شدة تعقيدها . فالتحالف البيروقراطي العسكري وجد نفسه منذ ان عرف شيئا من الاستقلال في مواجهة طبقتين اصبحتا قاصرتين عن مباشرة الحكم او عن الاستمرار فيه بينما هو من جهته قاصر عن الحكم باسمه الخاص . فلم يبق امامه ، والحالة هذه ، الا ان يجبرهما على استنابته في الحكم ومن ثم على التحالف ضده كيما لا يستقل في الاستقلال عنهما . والنقطة الثانية التي اوردناها (ب) تفسر لنا هاما هو ان شمعون وأصحابه ، حينما يكونون خارج الحكم لا يعترضون — في ما خلا السياسة الخارجية التي سنعود الى ذكرها — على امور ذات شأن فعلا في سياسة الدولة ذات المنحى الشهابي ، وهم حين يكونون داخل الحكم ، فانهم لا يغيرون امورا ذات شأن او يدعون الى تغييرها . ويعلم كل ذي سمع ان معظم الازمات التي عصفت بالبلاد ، في السنوات الاخيرة ، وبينها الازمة الحاضرة تركزت على تدخل اجهزة الجيش وسواها في الحياة السياسية والاقتصادية ... لكن مثل هذا القول حين يصدر عن من يصدر عنهم يبعث على الضحك ، فان خبرة شمعون في السرقة والضغط والتزوير أشهر من ان تذكر ، يضاف اليها طبعا ان مشكلة الدولة ليست في تقويم اخلاق القائمين عليها ... لكن هذا حديث آخر . ذلك ان شمعون وصحبه متخرجون جميعا من مدرسة الاقطاع السياسي مستنابون جميعا للحكم عن البرجوازية المالية السهيلة . لذا فهم داخل الحكم يخضعون لقضيتها كطبقة اي كعلاقة لـ "وظيفة" اجتماعية تتناقض احيانا

كثيرة مع مصالح افرادها ، كل بمفرده ، وهم خارج الحكم يستذكرون بحنين من مطالب جماهيرهم كأقطاعيين

سياسيين (على صعيد السياسة الخارجية خاصة) وبعضا آخر من مطالب اصحاب الرساميل الافراد الذين لا يدركون مقدار الخدمة التي تؤديها الدولة لهم حينما تقيد وجوها معينة من نشاطهم او تفرض عليهم بعض الضرائب .

ولقد كنا ذكرنا ان شمعون كان سائرا قبل الشهابية نحو تشديد قبضة السلطة المركزية على المناطق واخراجها من العزلة النسبية التي فرضها عليها الاقطاع وان هذا المنحى يتم ، على الصعيد السياسي ، عملية بدأت قبله هي عملية توحيد السوق اللبنانية تحت هيمنة البرجوازية المالية . هذه العملية انطلقت ، في اشد تسارعها ، منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وحلول القطيعة الجمركية بين سوريا ولبنان عام ١٩٥٠ وهما حدثان جعلا من بيروت قطب الجذب الذي يشد اليه مناطق لبنانية (الجنوب والبقاع والشمال) كانت تتنازعها باشكال مختلفة ، على صعيد العلاقات الاقتصادية ، سوريا وفلسطين . ولا مخاطرة في القول ان شمعون كان سيجد نفسه مضطرا ، لو جدد ، الى دفع عملية التوحيد هذه ، على نحو يؤدي في النهاية حتما الى تضخيم الادارة واعدائها بالتالي نوعا من الشخصية المستقلة عن الجسم السياسي ، تملي بواسطتها سياسة معينة عليه ، بحيث نصل بعد سنوات الى وضع قريب من الحالة التي نحن فيها اليوم . الا ان مثل هذه "النبوءة" ، رغم ما تشير اليه ، غير ذات محل ، لان الاقطاع السياسي ما كان ليترك العهد الشمعوني يتصرف وفق هذه الضرورة ، بل كان سيوصله الى المأزق الطائفي الذي اوصله اليه ، لان ركيزة شمعون التي يرسي حكمه عليها هي في الاصل ركيزة طائفية . لكن ما نود التشديد عليه هو ان الادارة الشهابية ، ومن ورائها الجيش الذي شكل الركيزة غير الطائفية ، أتيحت مهمة كانت في الاصل مهمة العهد الشمعوني ، وقيض لها هي ، بحكم ما يقتضيه التوازن بين مختلف الاجنحة الطبقية — السياسية ، ان تتمها في مأمن من المزلق الطائفي ، خدمة لرأسالمال المهيمن الجديد .

حتى اذا سلمنا ان التحالف البيروقراطي العسكري ، في لبنان ، يحكم لحساب رأسالمال ، لمجرد كونه عاجزا عن ضرب هيمنته ومضطرا بالتالي الى توفير شروط النمو له ، فانه لا بد من التسليم بانه من حيث هو جهاز دولة ، يحكم رأسالمال ايضا ضمن هذه الحدود . فهو من جهة يقيد مبادرة الجناح الاقطاعي السياسي الذي يمثل رأسالمال مباشرة (الحلف ، خارج الحكم على الاقل) بحيث يلزم هذا الجناح بالعودة الى صفه والتقاء اناس كانوا اعداءه وهو في الحكم (سلام وشمعون مثلا) ، وهو من ناحية ثانية يمحض رأسالمال تنظيما ، خاصة حينما يبدو توازنه الرجراج على حافة التهافت ، لان في تهافت رأسالمال تهافت دولته هو . وهو اخيرا لا آخرا يجبر رأسالمال على تقديم فتات "ازدهاره" الى بعض الاوساط الشعبية الخطرة ، اما على شكل ضمان اجتماعي منتشر قدر الامكان ، ينال العمال والحرفيين في المدن ، واما على شكل مشاريع التجهيز التي توسع تجارة رأسالمال وتتيح له النفاذ الى مواطن ، في الريف ، كانت لا تزال مستعصية عليه . وهو خلال كل ذلك ينمو وتتضخم . فتنفيذ المشاريع يقتضي ادارات جديدة (المجلسان المحروفان بهذا الاسم ووزارة الموارد ..) كما يقتضي الضمان الاجتماعي والدخول الى الريف ادارات جديدة (مديريتا الضمان والانعاش) وتدبير شؤون رأسالمال وضبطها يقتضيان ادارات جديدة (المصرف المركزي) وتثبيت اللجام في فم الاقطاعي المناوئ واليسار غير العاقل احيانا يقتضي اجهزة جديدة (المكتب الثاني وعملاؤه) وتنظيم اعمال الادارات الجديدة وتوسعها تقتضيان اخيرا ادارات جديدة (وزارة التصميم ، التفتيش المركزي الخدمة المدنية الخ ..) .

والتحالف البيروقراطي العسكري ، عبر هذا التوسع ، يوطد هيبته وينتحل لنفسه حصة الاسد من موازنة الدولة والسيمسرات المحيطة بها ، مخففا ، قدر طاقته ، اعباء هذه الموازنة عن رأسالمال نفسه ، محملا اياها للمستهلك ايا كان انتماؤه ، خالقا لنفسه بذلك كله وزنا سياسيا في وجه الاقطاع السياسي والبرجوازية المالية القليلة التسييس ، عبر اخضاعه العناصر المطواعة — او المتقدمة — من الاول ، واستجلابه ممولي اللوائح الانتخابية من الثانية واتاحته المجال ، ببركة المكتب الثاني ، لمحامي البرجوازية الصغيرة واطبائها ومهندسيها ، يزج بهم في السياسة ليجعل منهم اصواتا خرساء ، تقوم على خدمته بين "ممثلي الشعب" .

× × × × ×

لماذا من بعد ، لم يتوجه التحالف البيروقراطي العسكري في لبنان الى "العمال والفلاحين" مدّعيا تمثيلهم كما دأب على ان يفعل في اقطار متخلفة اخرى ؟

اوردنا لذلك سببين ، نستطيع الان ايجازهما بالقول ان تحكّم رأسالمال بالتحالف البيروقراطي العسكري ، عندنا ، اهم بكثير من تحكم هذا بذاك ، وهو الاصل والاساس في ظل النظام القائم . فالجيش والادارة واحلافهما ، لا تملك ابدا اي "انموذج نمو بديل" تقدمه "للعمال والفلاحين" في حال تصميمها على ضرب البرجوازية المالية . والاقطاع ، لكونه فئة ذات وجود سياسي فحسب ، مستعد لتأجير نفوذه

لكل من البرجوازيتين ، الصغيرة والكبيرة ، على حد سواء ، غير مراع في ذلك الا بعض الاعتبارات الطائفية الحادة ، مستفيدا في سهولة الانتقال بين الطرفين من ثانوية التناقض بينهما وهي التي حاولنا هنا تعيين مضمونها بشيء من الدقة . من هنا ان ايديولوجية البرجوازية الصغيرة اشد تحملا لغريب الالتباسات ، في لبنان ، منها في سواه . فهي تدين ، بلا مواربة ، شأنها في ذلك شأن سيدتها ، بـ"الحرية" في المبادرة الاقتصادية ، اي في الاستغلال ، لكنها في آن معا ، تدعي لنفسها نظرة توجيهية كاملة ، على الصعيد الاجتماعي ، تقدمها للعمال وابناء الريف المتخلف وتسميها "العدالة الاجتماعية" . وهي تتوجه بالقول الاول الى فوق وبالثاني الى تحت ، وستحيية في كلا الحالين مما تقول على تفاوت في الاستحياء يتبع التفاوت في اهتمامها بكل من الطرفين المعنيين . ونحن نعرض الآن موجزين للقول الثاني بعد ان بينا مدى الاول وحدوده اي تحكم رأس المال بدولة البرجوازية الصغيرة وتحكم هذه بذاك .

بدت خلاصة التحالف البيروقراطي — العسكري في شأن العمال والفلاحين متمثلة في شقين اساسيين هما "انعاش" الريف وتقديم بعض الضمانات للاجراء في وجه ارباب العمل . اما الشق الاول ، فان من الصعب التسليم بانه وثّق العلاقة بين الريف واهله وحدّ من الهجرة الى المدن او الى خارج البلاد . بل لعل العكس هو الاصح . فالكهرباء ومياه الشفة والطرق المعبدة لم تزد ثروة الريف في شيء بل اوجدت سبلا جديدة لاستنزافها في سلع لم تكن معروفة قبل ذلك ، يؤول ريعها لجيوب التجار . والمدارس الرسمية الجديدة ، من مهنية وتعليمية ، تبقى انقاضا شامخة طوال سنوات عدة ، بانتظار تجديد الاعتمادات ، ثم بانتظار التجهيز ، ثم بانتظار المعلمين .. الخ .. وهي ما تزال مقصرة جدا عن استيعاب العدد الاوفر من ابناء الريف اوعن تأمين تربية لائقة لهم . يبقى المشروع الاخضر ، وتكفي نظرة واحدة على جداوله لتتبين من الذين يقتطعون القسم الاكبر من فوائده : ابناء العائلات ذات النفوذ والاملاك .. لهذا اخذ الفلاحون الذين لا يسهل اخراجهم من سباتهم ، ينتفضون تارة في عيترون (قضية التبغ) وتارة في البترون (قضية التفاح) وتارة في زحلة (قضية الشمندر) وبدت جلية نتائج عشر سنوات من انعاش الريف ، وهي خاصة ، زيادة الهوة بين دخل الريف الذي بقي ثابتا تقريبا وبين حاجاته التي "نمّتها" "خلال الانعاش".

اما الشق الثاني ، اي الضمانات ، فلا نريد التقليل من اهميته بل رسم حدوده وثغراته فحسب . فالضمان الاجتماعي لا يزال يحبو منذ سنوات وما تزال فئات واسعة من العمال انفسهم ، ناهيك بسواهم ، خارج دائرته ولا يزال فرع الضمان الصحي وهو الاهم ، يتعثّر وفي تعثره ما يوضح انه اما ان يولد سقطا ، كحال ضمان المرض الذي يستفيد منه الموظفون او اسوأ ، واما ان يطول تعثره سنوات اخرى . وقانون العمل لا يزال قديمه على قدمه ، ولا يزال باب الصرف الكيفي مفتوحا بمقتضاه ، دون روادع تذكر . والعقود الجماعية ولّدت فعالية النقابات وقطعت السبيل على اي وجود شرعي لها حين رفعت نسبة التمثيل المفترضة فيها ، الخ ..

تلك هي منجزات النهج ، فليجئنا الحلف بمثلها .. وبعدها ، بطبيعة الحال ، مكاسب ينبغي الدفاع عنها لكنها ترسم في الواقع حيّزا واسلوبا — اي نهجا — سيكون صعبا على الشعبية ، اذا ما عادت صريحة الوجه ، ان تتخطاهما . على ان اليسار حينما يقدم فك الارتباط بالشعبية ، وكأنه ضرورة خدمة للحلف وبعثرة الصف الوطني ، وضربة للمكاسب العمالية ، فانه يضمر منطقه — وهذا غريب حقا — ان كشف تبعية الطرفين اساسا ، امام جماهيره ، لمن يسميهم هو بالدائمة المالية اي لبرجوازية المال ، هو تأليب لهذه الجماهير على المكاسب التي حققتها لها الشعبية اوعلى الخط "الوطني" الذي تتبناه ! ... وهو يدفع ثمنا لهذه الهدنة طاقته على المبادرة المستقلة ومن بعدها على التوسع .

تبقى قضية الخط الوطني هذا ، اي قضية السياسة الخارجية اللبنانية ، واستخلاص وجهتها ومحتواها ليس بالامر العسير . واليسار الرسمي حين يعزلها عن سائر جوانب الوضع ينسى او يتناسى امورا كثيرة . ذلك ان المنحى التوفيقي الذي تنحوه البرجوازية الصغيرة يبرز هنا واضحا جليا وهو لا يكلفها كثيرا من العناء . فحين يكون الشأن شأن موقف لبنان العربي (موقفه من كل من الجناحين العربيين ومن القضية الفلسطينية) او موقفه من المعسكرين العالميين ، فان السياسة الخارجية ذات الطابع الشهابي تراعي التوازن بين امرين : صالح السلام الطائفي من جهة وصالح النظام الاقتصادي القائم اي صالح البرجوازية المالية من جهة اخرى . فالحياد — اي الجمود — في اطار الجامعة العربية ، لا يحول ابدا دون توجه التجارة اللبنانية توجها غالبا الى خدمة الرجعية العربية في اشد اجنحتها تبعية وقذارة .

ومنطلق هذا الموقف هو مدرك "الوحدة الوطنية" اي انه منطلق طائفي لا وطني . ولبنان هو اول من يستفيد ، على صعيد السلام الطائفي ، من كل تقارب يتم بين الجناحين العربيين على حساب قضية الشعب الفلسطيني ، فيصلي للحل السلمي — شانه شأن الحكم الناصري وان بكثير من الخوف على المستقبل — ويتآمر على الثورة الفلسطينية ويضربها — والجيش هنا هو رأس الحربة — شأنه شأن حسين .

ولا بد هنا من القول انه اذا كان شمعون – قطب الحكم اليوم – قد استدعى الاسطول السادس عام ١٩٥٨ مظهرا بذلك هشاشة الاستقلال الشكلي الذي يعترف به للبنان ، فان النظام الذي رعته الشهابية بأجفانها ما زال هو النظام الذي جاء الاسطول السادس لحمايته . والمساعدة المالية – حفنة من الدولارات – التي تقدمها سفارة العم سام للمكتب الثاني اللبناني ، كي تشد من ازره في وجه الشيوعية ، امر ثابت . واذا كان مشروع التحييد الذي يحمل لواءه بطرس الجميل ومشروع استقدام الشرطة الدولية الذي يحمل لواءه ريمون اده ، مؤامرتين خطيرتين ، دون ريب ، تهددان بتكريس العزلة اللبنانية عن المعركة الفلسطينية وباطالة عمر النظام الرجعي في لبنان ، قدر الامكان ، فان خطورتهما تنجم عن كونهما تكريسا لوضع قائم ، لم تكن الشهابية تنوي ماضيا ولا هي تنوي مستقبلا ان تمهد للخروج منه .

اما في شأن الموقف بين المعسكرين فلاحاجة الى الاشارة نحو الطرف الذي يخصه النظام اللبناني بكل عواطفه الطيبة . ولسنا نفهم كيف يبدو كافيا صب الغضب على العميل الذي استدعى القوات الاميركية عام ١٩٥٨ بينما يلف الصمت – ان لم نقل الرضا – موقف الآخر الذي يلوح عام ١٩٦٩ باستدعاء القوات الفرنسية .

على هذا فان اليسار حينما يدعو الى "لقاء القوى الوطنية" في وجه الخطر الاستعماري ، الذي تحاك لصالحه مؤامرات الحلف ، يبدو وكأنه يرتب على نفسه – وعلى حلفائه هؤلاء – مهمة الابقاء على هذا الخطر خارج الحدود اللبنانية ويؤجل – عبر التحالف – او يتناسى مهمة استئصاله من الداخل اي اطلاق المعركة الداخلية ضد ممثليه على مختلف اقنعتهم ..

××

ليس هذا مجال استخلاص النتائج المفصّلة في شأن نمط المواجهة الذي ينبغي على اليسار اعتماده امام كل من جناحي اليمين اللبناني وامامهما معا . فالغاية من هذا المقال لا تتعدى تحديد التناقض بينهما وتعيين مداه بشيء من الدقة . ولكن في وسعنا منذ الآن تسجيل ملاحظات لا تخلو من النفع يسندها ما سبق بيانه :

أ – ان الشروط العامة التي حكمت بتبعية البرجوازية اللبنانية الصغيرة لرأس المال ، تبعية شبه تامة ، وهي التي اوجزناها بعجز هذه البرجوازية ، في وجه عدو قوي لا يفصله فاصل هام عن الطبقة السياسية عن تقديم انموذج بديل للنمو ، هي نفسها التي املت على وجه التعميم ، قصور اليسار اللبناني وضآلة قواه والتحاقه ، في اهم اجنحته ، بنظام التحالف البيروقراطي العسكري . والالتحاق المذكور لا يزال قائما في ما يبدو ، رغم سحابة النقد التي مرت في السماء الصافية مع برنامج الحزب الشيوعي الاخير . الا ان الجمود والمهادنة لا يشكلان سبيلا الى الخروج من وضع الضعف المذكور .

ب – ان التناقض بين البرجوازية الصغيرة ورأس المال المتمثل بواحد من جناحي الاقطاع السياسي ، لا يمكن ان يؤدي ، مهما توتر ، الا الى التنازل ، سياسيا ، امام هذا الجناح او الى تشديد الخناق ، سياسيا ، عليه لكن الاستفادة منه في ضرب قواعد الاستغلال امر مستحيل في الحالة الراهنة ، والطرفان لا يصلان ، بحال من الاحوال ، الى نوع من الصدام يهزّ هذه القواعد .

ج – ان المعركة الوطنية ينبغي ان تخاض في الداخل اولا واليسار رغم ضعفه ملزم بتحديد افق مستقل يخوضها داخله ، لا ضد الحلف فحسب بل ضد طرفي اليمين معا . وليست ثمة جدوى من القول ان فضح تآمر الطرف الاسلم – النهج واجهزته – على الثورة الفلسطينية مثلا ، او كشف تخاذله في الدفاع عن البلاد يشكل خدمة للطرف الاشد رجعية . الا اذا كان اليسار يعتبر موقفه هو غير مؤهل لاستقطاب الجماهير التي يتوجه اليها ، على الصعيد الوطني .

د – ان الدفاع عن الحريات الديموقراطية ، من نقابية وسياسية ، وجعلها هدفا اصيلا بين اهداف معارك اليسار التي يجب ان تخاض هما اهم ما ينبغي على اليسار التشديد عليه ، في وجه الطرفين اليمينيين ، متناحرين كانا ام موتلفين . وفي هذا الصدد لا يجدي اعتبار غلبة الشيخ على الحلف في منطقة انتخابية ما ، او في معركة رئاسة مجلس ، بالضغط والتزوير والرشوة ، انتصارا "للقوى الوطنية" او ردا مناسبا على مؤامرة جهنمية .. بل ان ما ينبغي عمله هو الكشف اندوءوب في كل مناسبة لجوهر الدولة القمعي ، حلفية كانت هذه الدولة او نهجية ، وللتزوير الاساسي التي تنمّ عنه كل معركة يخوضها اي من الطرفين . فان كلّا من هذه المعارك تزيد الجماهير عزلة على عزلة عن حياة البلاد السياسية وتمعن اكثر فاكثر

البقيـــة ص ١١

تتمة الصفحة السابعة .

تمعن اكثر فأكثر تشويها في ارادتها ، وان اسلحة القمع التي تتلاعن فيها فريقا اليمين في هذه المرحلة ، بينما يسكت اليسار عن تعاظم شأنها ، ستسدد يوما الى قلب اليسار نفسه وستكون يومذاك امضى واحد .

وبعد ، فاذا كان اليسار قد خدع بدلبيعة الحكم الذي قام في اعقاب ١٩٥٨ ، فانه اليوم دون اي شك ، يتخاذل ...